حدثني احد هواة صيد الحيوانات في مناطق الطيب عن ولعه واصدقائه بالصيد، واعتبر ذلك هواية مشروعة يمارسها كل يوم خميس وجمعة، لقضاء فترات راحة واستجمام، وكذلك هي تجارة مربحة، وقد حكى لي قصة صيده الاخير حيث كان صيده - غزال وذئب - فقلت له: اعرف الغزال ولماذا تصيده، ولكن ماذا عن الذئب؟ فقال الذئب يباع لانه يحنط، وتباع عينه اليسرى بسعر غالٍ جدا. فقلت لماذا؟ قال هي تباع الى من يريد السهر وخاصةً لسواق الشاحنات، اما عينه اليمنى فتباع ايضا بسعر غالٍ وتستخدم لمن لا يستطيع النوم، وهناك امور اخرى تباع الى - الروحانيين - اي الذين يعملون بالروحانيات ضد الجن .واضاف ابو سريع هكذا يكنى للدلالة على انه "ذيب" انه مع مجموعة من الاصدقاء يذهبون في نهاية الاسبوع وايضا في الاعياد والمناسبات الى - الجزيرة - مناطق شرق ميسان: علي الغربي، والطيب، والفكة للصيد، ويعودون منها محملين بالغزلان والطيور والذئاب.من هذه القصة بدأت رحلتي مع الصيد الجائر للحيوانات النادرة والمهددة بالانقراض.

□ العمارة/ حسين صالح

شيوخ الخليج يمارسونه بموافقات أمنية وحراسات خاصة

الصيد الجائر للحيوانات والطيور النادرة يتسبب بانقراضها

الاسماك الصغيرة ضحية لصيدهم

من منطقة طاردة تسودها الفوضى والبؤس والتخلف، والمخاطر البيئية، إلى منطقة جذب سياحي.

النبلاء الجدد

وعلى الرغم من الجهود التي بذلت في هذا المضمار لكن لم نرَ التزاما بمنع الصيد من قبل النبلاء الجدد في ميسان، والذين يمارسون الصيد بكل حرية دون رقيب أو حسيب وبمساعدة السكان المحليين لتلك المناطق والذين يوصفون بقلة الوعي البيئي، أضيف إلى ذلك الصيادين الأعراب من أمراء قطر والأمـارات الذين يفدون بين الحين والآخر إلى المحافظة من اجل الصيد والتمتع بدون علم وتنسيق مع الحكومة المحلية، والشيء المثير للدهشة أنهم يحملون تصاريح من الجهات الأمنية المركزية وغالبا ما يكونون بصحبة قوات عسكرية عراقية مدججة بالسلاح .

إن عسكرة هؤلاء الصيادين في تلك المناطق لأيام وليال أدت إلى صيد أعداد كبيرة من الطيور والغزلان النادرة رغم وجود علامات الدلالة التي كتب عليها ممنوع الصيد والتي غالبا ما تحرق. حسب ما يفيد السكان المحليون .

مجلس المحافظة يقرر المنع

ودفع ذلك مجلس محافظة ميسان الى أن يقرر وبالإجماع بمنع الصيد بجميع أشكاله في المحافظة في بداية عام ٢٠١٠، حيث دان رئيس مجلس محافظة ميسان عبد الحسين عبد الرضا الساعدي عمليات الصيد الجائر التي يتعرض لها اغلب الحيوانات والطيور النادرة التي يقوم بها بعض صيادي الخليج في محافظة ميسان، وهذا ما يعرض البيئة وطبيعتها الخاصة والفريدة من نوعها إلى التدمير، واضاف الساعدي ان مجلس المحافظة اصدر قرارا يتماشى مع إرادة الحكومة الاتحادية يتضمن منع الصيد في موسم تكاثر الحيوانات ومنع صيد الحيوانات النادرة والمهددة بالانقراض والاهتمام أيضا ببيئة الحيوانات ورعايتها وحمايتها مشيرا إلى أن هؤلاء الصيادين حصلوا على تراخيص من وزارة الداخلية تسمح لهم بالصيد، ولكن الداخلية قد تفاجأت بان هؤلاء قد خرجوا عن حدود الرخص المسموحة لهم وذلك بتجاوزهم وتماديهم على الحدود والعلامات التي وضعتها مديرية زراعة ميسان على المحميات الطبيعية التي لا يجوز الصيد فيها وان القرار يأتي جراء شعور مجلس المحافظة بأهمية الحفاظ على البيئة وتماشيا مع القوانين المعمول بها في هذا المجال، حيث أبلغت وزارة الداخلية جميع محافظات العراق بكتاب رسمي يمنع فيه الصيد والحفاظ على التنوع البيئي في كل المواسم وتلغى جميع الموافقات الخاصة للصيادين الخاصة بهذا الخوص، وهناك الكثير من الكتب الرسمية التي تؤكد منع الصيد، مطالبا وزارة الداخلية بتشديد وتأكيد إلغاء تراخيص الصيد وإخراج هؤلاء الصيادين من اجل الحفاظ على ما بقي من تلك الحيوانات النادرة وكذلك الطيور وخصوصا الغزلان.

لجنة البيئة تطالب بطرد الصيادين

وكان لا بد لنا أن نقف في هذا التحقيق عند محطة لجنة الصحة والبيئة في مجلس محافظة ميسان باعتبارها المعنية أولاً بهكذا موضوع، حيث حدثنا ميثم لفتة الفرطوسي رئيس اللجنة عندما سألته عن إجراءات اللجنة للحد من الصيد الجائر للحيوانات البرية النادرة فقال لقد شددت لجنة الصحة والبيئة في مجلس محافظة ميسان بصفتها الرقابية والتشريعية على تنفيذ القرارات الخاصة بمنع صيد الغزلان والطيور النادرة في المناطق التي تتواجد فيها، وهي مناطق شرق ميسان في قضاء علي الغربي والطيب والفكة، وطالبنا بطرد الصيادين العرب من تلك الأماكن خلال ٢٤ ساعة وكذلك الصيادين من العراقيين، وطالبنا الجهات الأمنية بحبس وسجن كل من يحاول صيد تلك الحيوانات النادرة خاصة من يصطاد في الأماكن المحمية في علي الغربي وتحديداً في محمية الريم التابعة لمديرية زراعة ميسان.

قرارات تحتاج إلى تفعيل

إن هذه السابقة الخطرة والتي ستؤدي إلى أن تفقد المحافظة نهائيا وكل يوم نوعا من الأنواع النادرة، فأعداد الغزلان التي يتم اصطيادها في قضاء علي الغربي في تناقص مستمر لدرجة أن الصيادين أنفسهم باتوا يشعرون بفقدانها بسبب الممارسات الخاطئة أو بسبب الهجرة نحو الأراضي الإيرانية لكونها أكثر أمناً هكذا تحدث عبد الرسول عبد علي مدير إعلام مديرية زراعة ميسان، مضيفا لقد قطعت الدول المجاورة للعراق أشواطا في إدارة وتطوير برامج حماية الطبيعة على أسس علمية وحظر جميع أنشطة الصيد وبدأت في مطاردة الصيادين وإنشاء المحميات وتعيين الحراس لها وجعلها أماكن للسياحة. إن تفعيل السلطات التنفيذية للقوانين الخاصة بمنع الصيد الجائر كقانون الغابات رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٥، وقانون المراعي وحمايتها رقم ٢ لسنة ١٩٨٣، وقانون حماية الحيوانات والطيور البرية رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩، وقرار منع صيد الحيوانات البرية في بوادي العراق رقم ١٢٧٧ لسنة ١٩٧٨، وقرار مصادرة واسطة النقل المستعملة في الصيد رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨١، سيؤدي الى إلزام المواطنين الساكنين في تلك المناطق بعدم الصيد أو المساهمة به .

٤٥٠ ألف دونم لحمايتها

قامت مديرية زراعة ميسان بإنشاء محمية (الريم) في منطقة علي الغربي لحماية الغزلان البرية من الصيد الجائر الذي يهددها بالانقراض وجاء هذا الإنشاء (محمية الريم) جاء نتيجة لما تعرض له هذا الحيوان النادر والمهدد بالانقراض بسبب الصيد الجائر، وعلى مساحة ٤٥٠ ألف دونم في منطقة علي الغربي، وجاء هذا المشروع لإعادة استيطان – الغزلان – في أماكنها الأصلية بعدما هاجر اغلبها إلى المناطق والحدود الإيرانية طلبا للأمان بعد الحملات الكبيرة للصيد الجائر وعمليات التهريب.

حلول لا بد منها

أخيراً طالب العديد من أهالي ميسان الجهات المعنية بالعمل الجاد وتطبيق القوانين الصادرة بحق كل من يساهم في تدمير البيئة وما فوقها من حيوانات نادرة مثل الغزلان والطيور البرية وتطبيق أقسى العقوبات بحق من يتجاوز على القانون، وضرب الناقد والفنان التشكيلي غسان حسن محمد مثلا أن إحدى دول الجوار تغرم من يصطاد طيرا بريا بمبلغ مليون دينار، فكيف الحال بمن يصطاد غزالا ولا بد من تطبيق مثل هذا القانون وهذه العقوبة بحق من يدمر الثروة الطبيعية في محافظة ميسان، بينما طالبت الإعلامية شذى عبد الله السوداني الجهات المعنية بتفعيل المحمية الطبيعية، وتوفير ما يلزم من كوادر لحمايتها وليس تحدد مساحة فقط ونقول هذا ما نستطيع لان إذا استمر الحال هكذا سوف يأتي يوم لا نجد غزالا واحدا في كل العراق.

إن الصيد الجائر لم يقتصر على الحيوانات والطيور النادرة بل وصل الى الأسماك وخاصة الأسماك النادرة والتي كانت تشتهر بها أهوار وانهار ميسان مثل – البني والشبوط والكطان – التي أصبحت نادرة جدا خاصة بعد تجفيف الأهوار والصيد الجائر لها ما جعل مديرية زراعة ميسان تعمل على (٤) ملايين و(٥٠٠) ألف إصبعية اسماك صنف (الكارب) منذ بداية العام الجاري حتى الآن. أهوار المحافظة وأنهارها، أفاد بذلك رئيس قسم تنمية الثروة السمكية في المديرية المهندس رحمن حسن ثجيل، مبينا أن هذه الخطوة تهدف لزيادة المخزون السمكي ضمن أهوار المحافظة، مشيرا إلى أن الاصبعيات أطلقت بواقع (٣) ملايين إصبعية ضمن هور العودة التابع لقضاء الميمونة، ومليون ونصف المليون إصبعية في هور العظيم التابع لناحية المشرح.

وأضاف ان المديرية وبهدف مواكبة آخر التطورات الحاصلة بمجال تربية الاسماك، فقد أرسلت مجموعة من المهندسين الزراعيين إلى الصين لإدخالهم في دورات تدريبية بشأن طريقة تربية الأسماك بالأقفاص العائمة، منوها بأن جهودها أثمرت عن صنع نموذج لقفص عائم تم نصبه في موقع محطة البستنة والغابات، كاشفا عن أن المديرية تمكنت من إقناع مربي الأسماك بتبني المشروع ضمن الأنهار المجاورة لمساكنهم ويستعيضوا عن الأحواض الطينية.

وتابع رحمن أن مشاريع تربية الأسماك في الأقفاص العائمة يمكن وضعها في أي مسطح مائي إضافة لذلك فان لها مردوداً اقتصادياً جيداً، حيث أن المتر المكعب الواحد في القفص العائم يستوعب (٧٥) سمكة، علاوة على سهولة إداراتها وقلة كلفتها وبساطة مواد تصنيعها مقارنة مع أحواض التربية الطينية.

من جانبه، كشف رئيس شعبة التربية والتكثير في قسم الثروة السمكية في المديرية المهندس عباس سعيد طه، أن عدد الأقفاص العائمة في المحافظة وصل إلى (٢٤) قفصا تعمل بطاقة تصميمية تصل إلى مليون و(٤١٤) ألفا و(٨٠٠) سمكة لكل دفعة، مبينا أن المحافظة تضم (٣) مشاريع عاملة بطاقة تصميمية تزيد على (١٨٢) ألف سمكة لكل دفعة.

٣٥ مشروعاً لتربية الأسماك

ونبه إلى أن عدد مشاريع تربية الأسماك الطينية العاملة حاليا في المحافظة لا يتجاوز (٣٥) مشروعا من أصل (٧٦) مشروعا تغطي مساحة تزيد على (١٠٠٠) دونم، بطاقة لا تتجاوز (٣٤١) ألف سمكة من أصل الطاقة الفعلية البالغة (٧٢٣) ألف سمكة، مؤكدا سعي المديرية لإعادة تشغيل المشاريع المتوقفة خلال المدة المقبلة.

وتأتي تحركات وزارة الزراعة لإنعاش الأهوار وإعادتها لسابق عهدها، في وقت تسبب انخفاض مناسيب المياه في الأهوار بسبب موجة الجفاف التي ضربت البلاد، فضلا عن عمليات الصيد الجائر باستخدام الصعق الكهربائي والمبيدات الزراعية والسموم، في تأخير برامج النهوض الشامل، حيث كانت تسهم الأسماك المحلية خاصة التي كانت ترفدها الأهوار في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، بما يقرب من ٥٥ بالمئة من حاجة السوق المحلية، فضلا عن التنمية المجتمعية والاقتصادية للمناطق الجنوبية بأسرها.

نتائج سلبية

عن أهمية وجمالية المحافظة من حيث الحيوانات والطيور النادرة في ميسان أجاب فراس طه الصكر رئيس اتحاد أدباء كتاب ميسان قائلا:

الحياة لوحة لا يكتمل جمالها إلا باكتمال عناصرها وألوانها وخطوطها كافة، والتنوع فيها أساس البقاء.. فالإنسان والحيوان والنبات وموجودات الحياة الجامدة كلها عناصر رئيسة في لوحة الحياة الكبرى، ولا وجود لأحد بمعزل عن الآخر ولا سبيل لأحد أن يمارس تعسفا على الآخر دون نتائج سلبية تنسحب آثارها على الجميع.. للأسف – الآن – يمارس الإنسان تعسفاً كبيراً على بعض الحيوانات النادرة في ميسان كالغزال والحبار والصقور وغيرها عن طريق الصيد الجائر دافعه في هذا التجارة أحيانا والتسلية والمرح أحيانا أخرى، غير أن استمرار التمادي في صيدهم الجائر ذاك سيؤدي إلى انقراض هذه الأنواع التي تعتبر أساس الحياة البرية في ميسان، وبالتالي فان تغييراً كبيراً سيحدث في هذه البيئة سينسحب إلى النباتات الطبيعية الموجودة هناك والتي تمثل غذاءً رئيساً لتلك الأنواع المهددة بالانقراض وحتى على التضاريس الطبيعية التي تمثل أيقونة الجمال هناك ، والنتيجة أن لوحة الحياة الجميلة ستنقلب إلى صورة تؤرخ بشاعة ودموية الإنسان في إخلاله بالتوازن الطبيعي للحياة ولن نرى ألوان الجمال وخطوطه المتشابكة بل سنسمع دائما صراخاً مدوياً يوحي بحجم الكارثة.

صائد الطيور

مجزرة الغزلان

صيد الأسماك بالصعق الكهربائي – البني والشبوط والكطان – في مناطق محدودة

إطلاق ٤ ملايين ونصف المليون سمكة في الأهوار لإعادة الحياة إليها بعد عمليات الصيد الجائر بالصعق الكهربائي

محمية الريم

تشهد محافظة ميسان عمليات صيد عشوائية غير منظمة للبائن والطيور النادرة كالغزلان والأرانب البرية والحباري والدراج والقطا والحجل وطيور الماء وغيرها، وفي الوقت الذي تسعى فيه مديرية الزراعة في ميسان للحد من عمليات الصيد، والمحافظة على تلك الأنواع ومنعها من خطر الانقراض وخاصة الغزلان، إذ أنشأت الوزارة عام ٢٠٠٧، في قضاء علي الغربي محمية خاصة بتربية الغزلان على الحدود الشرقية المحاذية لدولة إيران، حيث البيئة الملائمة لتربية وتكاثر تلك الأنواع. وقد أطلق على تلك المحمية "محمية الريم" والتي تبلغ مساحتها ٤٥٠ دونماً.

لقد شكلت تلك المبادرة الانطلاقة الأولى لمشروع إعادة الحياة الآمنة لهذا الحيوان ضمن منظومة الحياة البرية المحلية، والتي تحتاج إلى اهتمام وتطوير من اجل تحويلها